# «النماذج الرياضية المحددة» والتخطيط التأشيري
# هل تلائم ظروف الدول النامية

د. عبد الفتاح قنديل

يعتبر الافتقار الى البيانات الاحصائية ، وعلى وجه الخصوص البيانات الكمية الدقيقة ، خاصية من الخصائص البارزة لاقتصادات الدول النامية في المراحل الاولى للتخطيط · وفي ضوء هذه الحقيقة تصور بعض الاقتصاديين ان استخدام اسلوب التخطيط التأشيري قد يكون اكثر ملاءمة للدول النامية ، ونادوا بوجوب الاستعاضة به عن أسلوب التخطيط الالزامي كوسيلة للتغلب على هذا النقص في الاحصاءات · والمنطق الذي يستند اليه هذا الرأي هو ان التخطيط التأشيري – لما يتضمنه ظاهريا من عدم الدخول في التفاصيل – لا يحتاج الى الالمام بكثير من البيانات. ولا الى الاحاطة الا بقدر يسير منها · ومن جهة اخرى ، تعرض بعض الاقتصاديين في الدول النامية لمناقشة مدى ملاءمة الاعتماد على النماذج الرياضية للتخطيط في هذه الدول · ويود الكاتب في هذه الورقة (١) ان يناقش هاتين الفكرتين ·

ولاستخدام الاساليب الرياضية جاذبية شديدة ، وذلك بسبب السهولة الظاهرية في تصور العلاقات الهيكلية بين المتغيرات ، ثم في استخلاص النتائج بطريقة آلية · أما عن «المتغيرات» الاقتصادية . فان صياغة العلاقات بينها في بعض النماذج لا تثير اي صعوبة منهجية Conceptual . ولنأخذ مثلا أحد النماذج النجميعية ، مثلا نموذج هارود – دومار الذي شد انتباه المهتمين بشئون التنمية والمخططين في الدول النامية . لاستخدامه في حل مشكلة تحديد الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف · فكل ما يتطلبه حل هذه المشكلة ، باستخدام احدى علاقات النموذج ، هو تقدير حجم معامل رأس المال على مستوى الاقتصاد ككل ، وليس في هذا – على ما يبدو للوهلة الاولى – كبير عناء · اما استخلاص النتائج فلا يتطلب سوى حساب حجم الطاقة الانتاجية المتوخاة وفقا لمعدل النمو ، ثم عملية حسابية يسيرة ، بالقسمة على معامل رأس المال ·

واذا أخذنا مثالا آخر من النماذج القطاعية ، كتحليل المستخدم – المنتج لتحديد الاستثمارات التي تخص كل قطاع ، فان صياغة العلاقات ، التي تلزم لاستخدام هذا النموذج ، لا تحتاج الى جهد كبير . فكل ما يتطلبه استخدام هذا النموذج هو اختيار عدد القطاعات الداخلة في تصميم الخطة، وتقدير الطلب النهائي ، ثم الاستعانة بمعاملات رأس المال القطاعية لاجراء التنبؤ المقصود · وكل هذه أمور قد يسر التوصل الى حولها الحاسبات الآلية أو الالكترونية ·

ومما يقوى من جاذبية استخدام الاساليب الرياضية في التخطيط ، ان استخدام الرياضة في كثير من فروع المعرفة الاخرى هو سمة من سمات التطور العلمي الحديث . مما أصبح يضفي على الكثير من العلوم الاجتماعية بعض صفات العلوم الدقيقة او المنضبطة exact Sciences حيث تتسم الحلول التي يتم التوصل اليها عن طريق استخدام هذا الاسلوب ، بالتناسق الاكيد · وهكذا أصبح استخدام «النماذج» الرياضية في التخطيط أمرا مرغوبا . نظرا لما تتضمنه عملية

---

★ دكتور عبد الفتاح قنديل – استاذ الاقتصاد – كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الكويت ·

(١) بدأت فكرة كتابة هذه الدراسة اثناء المناقشات التي دارت في المؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب الذي انعقد في الكويت في الفترة من ١٧ الى ٢٠ مارس ١٩٧٣ ، حيث كان للكاتب شرف المساهمة – مع الدكتور ابراهيم سعد الدين كبير الخبراء بمعهد التخطيط التابع للامم المتحدة – في القيام بأعمال السكرتارية الفنية للمؤتمر ·

التخطيط من تصور لمستقبل مجهول · فالقلق على النتائج المستقبلة يمكن ان يخفف من حدتـــه ان تخلو الصورة العامة للنتائج المستخلصة ، فـي مرحلة اعداد الخطة ، من اي تناقض منطقي ·

على ان الملاحـــظ أن استخدام الاساليب الرياضية شيء ، واستخدام النماذج الرياضيـة في التخطيط شيء مختلف · ولنعد الى مثـال نموذج هارود ـ دومار الذي تستعار منه الجزئية التي أشرنا اليها ، وهي تحديد حجم الاستثمارات الكلية باستخدام معامل رأس المال · وبالرغم مما يمكن ان يثيره استخدام معامل رأس المال الكلي لهذه الغاية من تحفظات (٢) ، الا أن المسألة مع ذلك تبدو مختلفة عن حجمها الطبيعي بكثير ، فما حساب حجم الاستثمارات الكلية باستخدام معامل رأس المال الا جزئية يسيرة من جزئيات النموذج، بل لعلها ايسر الجزئيات على الاطلاق · وتحديد حجم الاستثمارات الكليـــة ، بقسمة الزيـادة المستهدفة في الناتج الكلي وفقا لمعدل النمو ، على معامل رأس المال كما يفعل النموذج المشار اليه ، عملية لا تختلف في طبيعتها مثلا عن عملية تقدير القيمة الحالية للعـــائد في سنوات مستقبلة · وليس من المناسب ان يطلق على هذه العمليـة الاخيرة ، « استخدام للاساليب الرياضيـة فـي التخطيط » بالمعنى المألوف لهذا التعبير ·

أما اذا كان المقصود هو استخدام نمـوذج كنموذج هارود ـ دومار بأكمله، أي بكل فروضه وعلاقاته المختلفة ، في التخطيط في الدول النامية، أو استخدام نموذج رياضي آخـــر أكثر شمولا أو أكثر تفصيلا ، فهنا تأخـذ القضية أبعـادا جديدة · فاستخدام نموذج مثل هارود ـ دومار وتطبيقه عـــلى اقتصاد متخلف يسعى الى رسم خطة شاملة للنمو ـ بالرغم من اختلاف الفروض التي يقوم عليها النموذج عن الواقع الاقتصادي في هذه الدول ـ مسألة تقتضي التدبر واعـادة النظر :

فأول خروج على فروض النموذج الاساسية يتمثل في وجوب التخلي عن دور الادخار المحلي باعتباره ـ في النموذج ـ العامل الوحيد فـي التكوين الرأسمالي · كذلـك يصعب التوفيق بين اعتبار «الاستثمار» ـ في النموذج ـ قائما اساسا على طبيعة التوقعات Expectations لقطـــاع الاعمال . وبين احد المعطيات الاساسية في الدول المتخلفة ، والـــتي تتسم بضآلة متناهية لـــدور « توقعات » قطاع الاعمال في توجيـــه النشاط الاقتصادي· بل ان الخروج على فروض النموذج، بالنسبة لاوضاع الدول المتخلفة ، يتعدى ذلـــك ـ وبناء على رفض الفرض الاخير ـ الى رفض الجوانب السيئة ( في النموذج ) ، كرفض النتائج التي تترتب على الخروج عن (ما يسميه النموذج) « المسار الامثل » ، مثـــل « التضخم المزمن » أو « الكساد المزمن » ، لان هذه المراحل المتعاقبة من الرواج والكساد لا ينتظر حدوثها الا في اقتصاد متقدم، نمت فيه قطاعات الانتاج، وعلاقاته، ووصل الى مراحل متقدمة من النضوج الاقتصادي ·

فاذا انتقلنا الى مناقشة فـــكرة استخدام النموذج الرياضي المناسب ، والذي تأخذ صياغته في الحسبان ظروف ومعطيات الاقتصاد في الدول المتخلفة ، بدت على الفور عدة اعتبارات اساسية، بعضها يتعلق بمتطلبات النموذج الرياضي بوجه عام ، والبعض الآخـــر يتعلق بظروف الـــدول النامية · واول اعتبار يواجهنا في هذا الخصوص هو اعتبار منهجي يتمثل في غموض الكثير مـن المفاهيـــم المستخدمة للتعبير عن الاهـــداف الاقتصادية (٣) · ومن شأن هـــذا الغموض ان يؤدي الى صعوبة استخدام معايير موضوعية محددة مجمع عليها . فضلا عـــن امكان قياسها كميا · وحتى بالرغم مـــن التطـــور المستمر للدراسات الاقتصادية ، والذي مكن من التوصل الى صياغات محددة للكثير مـــن المفاهيم عـــلى المستوى النظري ، الا انـــه لم يحقق حتى الآن نجاحا كبيرا في وضع هذه الصياغات داخـــل « الاطار العملي » ، نظرا لتفاعل وتعقد العلاقات الانسانية في المجتمع الاقتصادي الحديث ·

كل هذا من شأنه أن يثير بعض الصعوبات

---

(٢) انظر مثلا : H. Leibenstein: **Economic Backwardness and Economic Growth,** New York, 1957, p. 178; W.B. Reddaway : **The Development of the Indian Economy,** Homewood, 1962, pp. 207-208.

(٣) Jan Tinbergen: **On the Theory of Economic Policy,** North Holland Publishing Company, Amsterdam, 1966, p. 1.

التي تحول دون جعل النماذج الرياضية **وحدها** وسيلة كاملة بذاتها لبناء خطة التنمية · فهناك مثلا تحديد واختيار الاهداف ، وهذه عملية سياسية بالضرورة ، لا يسعف في القيام بها الوسيلة الرياضية وحدها · وهناك بحث اختيار معدل النمو المرغوب فيه من وجهة النظر القومية، الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ايضا مرهون بالكثير من الاعتبارات غير الكمية ، مثل المقارنة ثم الاختيار بين معدلات نمو مختلفة ، وما يتضمنه كل من هذه المعدلات من تضحيات ، يتطلب حسابها تصور تقريبي لتفضيلات المجتمع الحقيقية . الامر الذي لا مناص بسببه من الالتجاء الى الاحكام التقديرية للسلطة السياسية ·

اما النوع الثاني من الاعتبارات ، فيتعلق بصعوبة التعبير عن تلك المفاهيم تعبيرا **واقعيا** عن طريق النماذج الرياضية المألوفة · وتصدق هذه الحقيقة بصفة خاصة على الاساليب الرياضية المحددة (٤) Deterministic ، أي **التي تقوم على** افتراض علاقات دالية « معينة » ، واستخدام معاملات فنية ثابتة · ذلك ان هذا النوع من الاساليب الرياضية وان كان يعطى حلولا وتقديرات كمية متناسقة للمتغيرات الاقتصادية . الا انه يتوصل الى هذه النتائج عن طريق « افتراضات » تبعد عن الواقعية بدرجات متفاوتة · فافتراض ثبات « المعاملات الفنية » وافتراض علاقات دالية لها صفة « الاستقرار » ، كلاهما فرض لا يتطابق تماما مع الواقع · فاذا اضفنا الى ذلك انه يتعذر عادة على الاسلوب الرياضي وحده أن يأخذ في الاعتبار العوامل والمتغيرات الانسانية والاجتماعية ، أو على الاقل يعجز عن ملاحقة التطور في هذه الحقائق بالدقة والتوقيت اللازمين . فانه يجب الحذر عند استخلاص النتائج ـ ووضع التوصيات واتخاذ القرارات استنادا الى هذه النتائج ـ دون التنبه الى حقيقة هامة : وهي ان هذه العلاقات المفترضة لا تعدو أن تكون تقريبات approximations للواقع ، وغالبا ما يزداد انحرافها عنه في اي من الاتجاهات الممكنة بمرور الوقت ، وبقدر هذا البعد عن الواقعية ، بقدر ما يكون الاستناد الى النتائج الرياضية وحدها ، في اتخاذ القرارات ، أمرا موضع نظر · ولا تملك المعرفة حتى الآن وسيلة لعلاج هذا الموقف سوى اللجوء الى الاحكام والقرارات الشخصية التقديرية ·

ويعتبر اللجوء حديثا الى الاساليب الرياضية الاحتمالية ، في الاقتصاد Stochastic Economics محاولة لجعل استخدام الاسلوب الرياضي في هذا المجال يسعى للحاق باستخدامه في مجال العلوم الطبيعية · وقد قال البعض ان الفجوة الزمنية التي تفصل بين الفرعين من العلوم ، في مجال الاستخدام الرياضي ، تجعل علم الاقتصاد ـ بسبب اعتماده على الاساليب الرياضية المحددة ـ متخلفا عن العلوم الطبيعية بحوالي نصف قرن (٥) ·

وتفترض الاساليب الرياضية الاحتمالية ان العلاقات الاساسية ، وخاصة « المعاملات الفنية » ليست « كما » محددا ثابتا · بل على العكس ، تنظر الى هذه على انها « قيم » تتضمنها «توزيعات احتمالية » Probability Distributions · فاذا استقر الرأي ، بالنسبة لاحد المعاملات الفنية ، على توزيع احتمالي معين ، أمكن استخدام « القيمة المتوقعة » Mean Value لهذا التوزيع الاحتمالي · ويقربنا هذا الاسلوب كثيرا الى الواقعية . وتزداد الثقة في نتائجه تبعا لدرجة « التباين » Variance · وواضح أن هذا الاسلوب اكثر ملاءمة لظروف الدول التي تخطو في المراحل الاولى للتنمية ، اذ يأخذ في الاعتبار ما يطرأ على هذه المتغيرات من تغييرات مستمرة نتيجة الاخذ ببرامج التنمية والتخطيط ·

الهدف اذن من استخدام هذا النوع من الاسلوب الرياضي في التخطيط ، هو محاولة أخذ الظروف الديناميكية للحقائق والمتغيرات الاقتصادية في الحسبان · هذا من جهة · ومن جهة اخرى ، محاولة ادخال الاعتبارات غير الكمية ـ التقديرية والشخصية ـ في اطار العلاقات والدوال الكمية ·

ومع التسليم بأن هذا الاسلوب يعتبر تطورا بارزا في استخدام الاساليب الرياضية ، مما يدفع استخدامها في علم الاقتصاد دفعة كبيرة الى الامام ، الا انه يجب التنويه أيضا بأن هناك صعوبات تكتنف استخدام هذا النوع من النماذج ·

---

(٤) بالمقارنة « بالوسائل الاحتمالية »التي سنتعرض لها بعد قليل ·

(٥) G. Tintner and J. Sengupta : **Stochastic Economics**, Academic Press, New York 1972, p. 28.

فهناك أولا تعدد التوزيعات الاحتمالية الممكنة للمتغيرات التي يراد اخذها في الاعتبار ، والاستقرار على التوزيع «المعين» الذي يقترب من تمثيل الواقع · وهناك الجهد اللازم لاستخلاص الحلول من عدد كبير من المعادلات التي تتطلبها التوزيع الاحتمالي ـ وان كانت الحاسبات الالكترونية قد سهلت كثيرا استخلاص هذه الحلول ·

الا ان الصعوبة الاساسية ، هي في ندرة البيانات الاحصائية الدقيقة لوصف سلوك المتغيرات . واستخلاص التوزيع الاحتمالي · وتبرز هذه الصعوبة بالذات كلما كانت الظاهرة موضع الدراسة ظاهرة جديدة ، ويصدق هذا بالضرورة بدرجة اكبر كلما كان الاقتصاد أكثر تخلفا · وهنا يتسم الوضع « بعدم التأكد Uncertainty ، ويتطلب اللجوء الى الاحكام التقديرية ·

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد ان طبيعة النظام المخطط باستخدام الالزام Directives ، تؤدي الى ظهور كثير من العوامل العشوائية ، التي تعود الى اسباب انسانية او تنظيمية institutional ، لا يمكن التعبير بدقة عن توزيعها الاحتمالي ، نظرا لعدم توفر النمط المستقر ـ بعد ـ لسلوك هذه العوامل · وتعظم هذه الصعوبة في المراحل الاولى للاخذ بأسلوب التخطيط · ويكفي أن نشير ـ كمثال ـ الى الغاء حافز المصلحة الشخصية لدى الوحدات الانتاجية ، واحلال الحوافز الادبية والتعليمات الادارية في ظل هذا الوضع الجديد · ومرة أخرى يبرز هنا المبرر الموضوعي للاخذ بالاحكام التقديرية الشخصية ·

الخلاصة ، ان استخدام اسلوب النماذج الرياضية له اهميته ، من حيث المزايا العملية في « سهولة » التعامل بالمتغيرات ، والمقدرة على اعطاء الحلول الآنية المتناسقة تلقائيا · ولكن التحفظ الذي يجب أن يثار هو حول مدى أو درجة الاعتماد عليها ، وخاصة في ظروف الدول المتخلفة · فبالرغم من سلامة الحلول المستخلصة رياضيا ، وتناسقها تلقائيا ، الا انه لا يكفي في مجال استخلاص النتائج ـ التي تؤسس عليها القرارات الاقتصادية المتعلقة بالتغيير الجذري المطلوب احداثه ـ أن تكون هذه النتائج مستخلصة من حل رياضي متناسق ، بل يجب فضلا عن ذلك أن تكون مبنية على فروض لصيقة قدر الامكان بالواقع ، وملاحقة دائما للظروف المتغيرة · وتعذر تحقق هذا الشرط ، وان كان لا يلغي فائدة استخدام النماذج الرياضية ، الا انه يؤكد في نفس الوقت استحالة الاعتماد عليها وحدها ، أو الاعتماد عليها بالدرجة الاولى ·

ويصدق هذا على وجه الخصوص في ظروف الدول الحديثة العهد بالنمو ، وحيث لا تتوفر البيانات الاحصائية الدقيقة عن كثير من المتغيرات · وهنا يكون من الضروري الاعتماد اساسا على الاحكام التقديرية ، مع الاستعانة ببعض الاساليب الرياضية كوسيلة للتأكد من توفر التناسق المطلوب · وباطراد النمو · وتزايد تشابك العلاقات الاقتصادية ، سوف يتاح المزيد من البيانات والمعلومات الاحصائية مما ييسر معه ، جنبا الى جنب ، الاخذ بنماذج أكثر تفصيلا. تعتمد على الاساليب الرياضية الاحتمالية ·

وهنا قد يثور التساؤل ، عما اذا كان اسلوب التخطيط التأشيري » لا يتطلب بطبيعته الكثير من البيانات والاحصاءات ، وما اذا كان بالتالي أكثر ملاءمة في المراحل الاولى للتخطيط في الدول المتخلفة حيث تندر هذه البيانات ·

والتخطيط التأشيري ، او ما يطلق عليه أحيانا التخطيط بلا مخططين » Planning Wthout Planners ، يشير عادة الى الخاصية المميزة لتجربة التخطيط في فرنسا . أكثر دول أوروبا استخداما للتخطيط صراحة وتفصيلا ·

ولا تخرج خصائص التخطيط التأشيري في طبيعتها عن الاطار العام الذي يعمل في حدوده المشروع الخاص (٦) · فمن المألوف أن ترسم أي منشأة كبرى لنفسها برامج للمستقبل ، متوسطة الاجل وطويلة الاجل ، للتنسيق بين تنبؤات السوق ، والبرامج والخطط المتعلقة بالمعدات والآلات . وكل النواحي المتعلقة بسياسة المشروع عموما ، ومضاهاة الاهداف التي تسعى المنشأة الى تحقيقها بالوسائل التي تملكها · وليس

(٦) Pierre, Masse, Speech to U.S. Council on Foreign Relations, Autumn 1962, Commissariat du Plan, mimio, p. 1.

التخطيط التأشيري في طبيعته اكثر من ذلك، فيما عدا انه يتناول الاقتصاد القومي ككل (٧) ٠

ومنهج التخطيط التاشيري هو حث الاقتصاد على السير في اتجاه معين لتحقيق النمو المطرد . وذلك عن طريق تهيئة الظروف المناسبة ، واعمال الحوافز دون اللجوء الى وسائل الالزام الادارية Directives ٠ وبعبارة أخرى ، يعمل هذا الاسلوب على التوفيق بين اطار عام للتخطيط الاقتصادي من جهة ، وبين القرارات اللامركزية . والملكية الفردية ، واعتبارات الكفاءة ٠٠٠ الخ ، من جهة اخرى ٠ وتتلخص مهمة التخطيط التأشيري حينئذ في تحديد الاطار العام للنشاط الاقتصادي في المستقبل ، وتوفير ـ أو تحسين ـ المعلومات المتاحة للوحدات الانتاجية لاتخاذ القرارات على هديها ، دون ارغام هذه الوحدات على تنفيذ عمليات معينة ٠

ويستند اتباع هذا الاسلوب في التخطيط اساسا (٨) الى الاعتقاد بانه اذا امكن تزويد المشروعات بتقديرات دقيقة عن الطلب على منتجاتها ، فان باستطاعتها ان تتخذ قرارات رشيدة فيما يتعلق ببرامج الاستثمار والانتاج ٠ ولما كان جهاز الثمن لا يستطيع أن يوفر للمشروع الخاص ـ أيا كان حجمه ـ المعلومات المناسبة عن ظروف السوق في المستقبل . فان التخطيط التأشيري يسعى الى علاج هذا القصور ٠ وبعبارة اخرى ، ان التخطيط التأشيري ليس بديلا للسوق او جهاز الثمن ، وانما هو مكمل لهما ٠ فباستعانة الوحدات الانتاجية بالمعلومات التي يوفرها التخطيط التأشيري ، تزداد درجة « التأكد » . او تقل درجة « عدم التأكد » ، مما يؤدي الى ابراز دور « التوقعات » في العمل على ارتفاع مستوى الكفاءة وزيادة الانتاج . وتحقيق النمو ٠

على انه وان كان مضمون التخطيط التأشيري على هذا النحو يتسم بالبساطة الظاهرية ، الا ان اعداد الخطة بهذا الاسلوب مسألة أصعب مما يتصور للوهلة الاولى ٠ وتشترك في هذا العمل العديد من الهيئات ، كممثلين عن الصناعات الاساسية وممثلين عن الخزانة، والبنوك، واتحادات العمال . والهيئات الاحصائية في الدولة . وكثير من الخبرات ٠ ويقوم التخطيط ابتداء على أساس اجراء دراسات للوضع الراهن ، والامكانيات متوسطة الاجل وطويلة الاجل ، وعمل اسقاطات Projections تفصيلية متناسقة للقطاعات الرئيسية للاقتصاد (٩) ٠ وتأخذ هذه الدراسات شكل جدول مستخدم ـ منتج لايضاح علاقات التشابك بين الانشطة الاقتصادية المختلفة ، وبيان آثار أي اجراء يتخذ في صناعة معينة ، على جميع الصناعات لاخرى ٠

ويمر اعداد الخطة التأشيرية عادة في مرحلتين . اولاهما وصفية Descriptive والثانية تحليلية . وكلتاهما تتطلب العديد من البيانات ٠ أما المرحلة الاولى فتتمثل في تجميع مجموعة من الحسابات المفصلة عن التدفقات السلعية بين الصناعات المختلفة ، حيث يتتبع التدفق السلعي ، من طلب نهائي الى مستخدمات وسيطة ، ثم الى استخدام المواد الاولية ٠ هذه المرحلة . رغم انها وصفية . الا انها كما نرى تناول أمور تفصيلية تستند الى بيانات احصائية دقيقة ٠ أما المرحلة الثانية ، فهي الانتقال من جدول التدفقات ( الوصفي ) عن علاقات السوق الممثلة لآخر سنة تتوفر عنها البيانات ، الى جدول للتنبؤ بظروف السوق في المستقبل ٠ وهذا يتطلب استخلاص المزيد من المعلومات الدقيقة . عن معاملات مصفوفة المستخدم ـ المنتج Inter - Industry Imput Coefficient 5 وعن تقديرات الطلب النهائي في التاريخ المستهدف كافق زمني للخطة ٠

من الواضح اذن ، ان توفر ودقة البيانات الاحصائية عن الكثير من المتغيرات ، وخاصة المعاملات الفنية ، تمثل لب المشكلة ، واتاحة البيانات التفصيلية الدقيقة شرط لكي تصبح الخطة التأشيرية مرشدا ناجحا لاتخاذ القرارات على مستوى الوحدات . وليست هذه مهمة سهلة بالنسبة للدول المتخلفة ٠ وما لم تتحقق ثقة الوحدات الاقتصادية في البيانات ـ وبالتالي في الخطة ـ فان تتمسك بالاهتداء بها في اتخاذ

---

(٧) loc. cit.

(٨) Pierre Masse; French Affairs, pp. 10-11

(٩) Pierre Masse : Histoire Methode et Doctrine de la Planification Francaise, La Documentation Francaise, 1962, p. 7.

القرارات · اي ان عـــدم توفر البيانات المفصلة **الدقيقة** يقضي عـــلى العنصر الاساسي اللازم لانجاح التخطيط التأشيري : وهو فعاليته وتأثيره على سلوك الوحدات الاقتصادية · واذا انتفى وجود الحد الادنى لضمان تنفيذ الخطة التأشيرية، انتفى بالتبعية احتمال وجود اساس سليم لتحديد بيانات اكثر دقة في الجولة الثانية · وهكذا يمكن ان يدور الاقتصاد في حلقـــة من الفشل المتتالي والمتفاهم للخطة التأشيرية : عدم سلامة البيانات يؤدي الى انعدام الثقة بها ، وهذا يؤدي الى عدم لاعتماد عليها ، ومن ثم عدم التصرف وفقا لمـــا تهدف اليه الخطة ، مما يؤدي بالتالي الى انعدام الثقة. وهذا تماما عكس المطلوب في القوة المحركة التي تحقق نجاح التخطيط التأشيري ·

واذا كانت الركيـــزة الاساسية للتخطيـــط التأشيري هي شمول ، وتفصيل ، ودقة البيانات عن المتغيرات الهامة في الاقتصاد القومي (١٠) ، فان صعوبة استخدام هذا الاسلوب في الـــدول المتخلفة تبدو واضحة ، اذ لا يمكن احلال بيانات تقريبية قليلة ، تتصف في الاغلب بالعموميـــة والبعد عن التفصيل ، محل الشروط الرئيسية في البيانات كما أشرنا اليها · كذلك لا يمكن التغلب على هذه الصعوبة باقتراح تبسيط هذا النوع من التخطيط ، واقتصاره عـــلى بعض القطاعات · ذلك انه بعدم شمول التخطيط التأشيري لـــكل الاقتصاد القومي ، وبالتالي تجاهله لما ينشأ ـ أو يترتب ـ في القطاعات المستبعدة مـــن تأثيرات مختلفة ، سيعجز هذا الاسلوب عن توفير الاسس الكاملة التي تحتاج اليها الوحدات الاقتصاديـــة لاتخاذ القرارات الرشيدة في كافة الظروف ·

بل ان التخطيط التأشيري يفقد جل فاعليتـــه لاسباب اضافية اذا استخدم في الدول المتخلفة · ذلك ان دور المعلومات والبيانات الاحصائية التي تتيحها الخطة التأشيرية في اقتصاد متقـــدم ، يستمد اهميته من وجود جهاز انتاجي مستند الى وحدات انتاجية قائمة بالفعـــل ، يوفر لها هذا الاسلوب صورة اكثر وضوحا وتأكيدا عـــن اتجاهات الطلب على منتجاتها فـــي المستقبل · ولكن الامر يختلف بالنسبة للدول المتخلفة ، حيث تتسم اقتصاداتها بقصور أو انعدام الوحـــدات الانتاجية الرئيسية عموما ، والصناعية بوجـــه خاص · فالمطلوب في مثل هذه الظروف ، ليس توضيح الصورة ، أو توفير البيانات الدقيقـــة لجهاز انتاجي وصناعي قائم ، وانما اقامة هـــذا الجهاز ابتداء ·

كذلك تثور ـ بالنسبة للدول المتخلفة ـ شكوك حول فاعلية استخدام هذا الاسلوب في التخطيط ذلك ان سمة بارزة من سمات التخطيط التأشيري ـ بمثاله الواضح في التجـــربة الفرنسية ـ هي قيامه على الاجماع (١١) Consensus من كافة الهيئات والتنظيمات المعنية · ويشكل هذا الاجماع ركنا أساسيا لاكتمال المنطق التأشيري في الخطة ، اذ يمثـــل عنصرا ضروريا لضمان الالتـــزام بمؤشرات الخطة المعلنة · وليس من السهل أن نتصور الحصول على اجمـــاع علمي موضوعي في ظروف الدول المتخلفة · ذلك ان مثل هـــذا الشرط يقتضي بالضرورة أن تـــكون القطاعات الانتاجية ، والهيئات والمؤسسات Institutions المختلفة تقوم بدور له وزن هـــام في الاقتصاد القومي · وبدون توفر هذا الوزن للدور الـــذي يؤديه ، لا يكون للاجماع مضمون واقعي مؤثر ، وهذه هي ظروف الدول المتخلفة · ويترتب عـــلى انكماش أو تقلص مضمون الاجماع في هـــذه الظروف أحد أمرين : فاما أن يختفي نهائيا أي دور للخطة ( التأشيرية ) ، وامـــا ان تصبح القرارات النهائية انعكاسا لاتجاهات السلطات الرسمية · وفي الحـــالة الاولى ينتفي مضمون التخطيط أصلا ، وفي الحـــالة الثانية ينتفي المضمون التأشيري للتخطيط ، ونصبح في حقيقة الامر ازاء نمط أو آخر من التخطيط الالزامي ·

ويمكن القول بوجـــه عـــام ، ان الاسلوب التأشيري في التخطيط ، باكتفائه بالتأثير فـــي السلوك الاقتصادي ، وبقيامه على أساس اخباري بحت دون عنصر الالزام ، لا يبدو انـــه الاسلوب المناسب لظروف الدول المتخلفة · فمن جهـــة ، يعتبر تـــرك مهمة اتخـــاذ القرارات للمؤسسات Institutions والوحدات الانتاجية غيـــر الناضجة اقتصاديا متعارضا مع المنطق الـــذي

---

(١٠) Stephen S. Cohen: **Modern Capitalist Planning: The French Model,** (Weidenfeld and Nicalson), London, 1969, p. 10

(١١) Gregory Grossman: **Economic Systems,** Prentice-Hall. New Jersey 1957, p. 70.

تبدأ منه التنمية : اذ يفترض أن الغاية من وراء التخطيط للتنمية في هذه الدول ، هو الاطاحة بهذه المؤسسات او اعادة تشكيلها ، باعتبارها - في وضعها الراهن - من المعوقات الاساسية للتقدم الاقتصادي · ومن جهة أخرى ، فانه ما لم يكن هناك قبول لنمط السلوك السائد ، ودرجة معقولة من الثقة في ردود الفعل المتوقعة للمؤثرات المختلفة ، فان الاسلوب التاشيري يفقد عنصرا هاما من عناصر تبرير الاخذ به · ولما كان من المسلم به أن جوهر عملية التنمية يتبلور في ضرورة احداث تغيرات هيكلية في العلاقات الاقتصادية القائمة ، وفي السلوك التقليدي القائم للوحدات الاقتصادية ، فان هذا يستتبع بالضرورة تجاهل العلاقات القائمة على الظروف الاقتصادية المطلوب تغييرها ، ويستتبع بالتالي رفض ما تؤدي اليه من نتائج تلقائية مترتبة على توفر المزيد من لمعلومات عن الوضع « المرفوض » ·

على انه من الملاحظ - اخيرا - ان هناك عدة وسائل او ادوات مساعدة تستعين بها الدولة في التخطيط التاشيري (١٢) ، وتؤثر في النهاية بدرجات متفاوتة على حقيقة هذا الاسلوب ومضمونه · فهناك مثلا امكان سيطرة الدولة على نسبة من الاستثمار الثابت ، سواء عن طريق الاستثمارات الحكومية والمشروعات العامة ، أو عن طريق ما تقدمه الدولة من اسهام في الاستثمارات الخاصة · كذلك تستطيع الدولة أن تسيطر - بدرجات متفاوتة - عن طريق القروض أو اصدار السندات ، وذلك بتوجيه التمويل الى أوجه النشاط التي تتفق مع اتجاهات الخطة · وفضلا عن ذلك ، تستطيع الدولة استخدام الاعفاءات الضريبية او الاعانات،أو السيطرةعلى عدد من أسعار السلع الاساسية ، وخاصة الاجور · ومن الواضح أن التوسع في استخدام هذه الوسائل من شأنه ان يغير من طبيعة الاسلوب التاشيري · وعلى الدولة أن تحدد ابتداء - وبوضوح - الغرض من اتباع اسلوب دون آخر ، وهل اللجوء الى الاسلوب التاشيري مبعثه الرغبة في الحفاظ على قيم values الاقتصاد الفردي ، أم هو «التصور» بأن الاسلوب التاشيري اكثر ملاءمة حينما لا تتوفر البيانات الاحصائية !!

(١٢) G. Grossman, op. cit., p. 70.

# المراجع


1 - A. Shonfield, **Modern Capitalism,** Oxford University Press, 1965.

2 - G. Denton and others, **Economic Planning and Policies in Britain, France and Germany,** Allen & Unwin, 1969.

3 - Ve Plan de Developpement Economique et Social (1966-1970), Tome I, Imprimerie Nationale, November 1965.

4 - P. Bauchet, **Economic Planning : The** French Experience, Heinemann, 1964.

5 - B. Balassa, **Whither French Planning ?** Q.J.E. Nov. 1965.

6 - F. Perroux, **The IVth French Plan,** National Institute of Economic and Social Research, Translated Monographs No. 1, 1965.

7 - S. Wickham, «French Planning, Retrospects and Prospects». R.E. & S., Nov. 1963.